بيان صادر عن المفوضية السامية لحقوق الانسان التابعة للامم المتحدة ، السيد نافي بيلاي ، بمناسبة اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب

26 حزيران 2009

ان حظر التعذيب احد القوانين المطلقة الموجودة في القانون الدولي المادة 2 من اتفاقية مناهضة التعذيب واضحة لا لبس فيها "لا يجوز التذرع بأية ظروف استثنائية أيا كانت، سواء أكانت هذه الظروف حالة حرب أو تهديدا بالحرب أو عدم استقرار سياسي داخلي أو أية حالة من حالات الطوارئ العامة الأخرى كمبرر للتعذيب"

لا احد فوق المسائلة – لا مرتكبي عملية التعذيب انفسهم او صناع القرار و الموظفين الحكوميين الذين يحددون السياسة او يعطون الاوامر.
صادقت 146 دولة على اتفاقية مناهضة التعذيب في غضون ال 25 سنة التي اعقبت اعتمادها في عام 1984- بعبارة اخرى ثلاثة ارباع دول العالم. ان هذا لمثير للأعجاب بالمقارنة مع العديد من المعاهدات الأخرى و لكنها متواضعة نظرا للممارسات الوحشية التي تسعى هذه الاتفاقية لحظرها. انني احث المزيد من الدول للتصديق على هذه المعاهدة مع البرتكول الاختياري الملحق بها, و احث ايضا الذين قد صادقوا على الاتفاقية ضمان الامتثال للقواعد الواضحة التي تتضمنها.
كثير من الدول التي صادقت على اتفاقية مناهضة التعذيب لا تزال تمارس التعذيب ، وبعضها بشكل يومي و الاخرى التي لا تمارس التعذيب تساعد على ذلك من خلال ارسال اشخاص المعرضين للخطر الى الدول التي يتم بها ممارسة التعذيب و هذا ايضا محظور بشكل واضح في اتفاقية مناهضة التعذيب في المادة 3

ان الأعمال الإرهابية التي هزت العالم في 11 سبتمبر 2001 كان لها اثرا مدمرا على الكفاح من أجل القضاء على التعذيب. بعض الدول التي كانت تحرص على عدم ممارسة او تشجيع التعذيب أصبحت أقل تدقيقا. محامين الدول بداوا بالبحث عن وسائل بارعة للتحايل علة الاتفاقية او تمديد حدودها. ان سجون جوانتانمو و ابو غريب على وجه الخصوص اصبحوا رموزا بارزة

لهذا التراجع و دخلت عبارات جديدة للخطاب العام مثل الغمر بالماء او التسليم بينما محامي و دعاة حقوق الانسان ينظرون بفزع.
اعتقد اننا و اخيرا سوف نبدا بطي صفحة مؤسفة للغاية في هذا الفصل من التاريخ الحديث مع بدء تدابير مكافحة الارهاب الى العودة الى الخط الصحيح متماشيتا مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. كوني قاضي دولي سابق فقد تعاملت مع قضايا كثيرة تخص التعذيب والان كوني اعلى مسؤول لحقوق الانسان في الامم المتحدة فانني امل ذلك بكل تاكيد.
ان القيادة ملزمة انهاء هذه الممارسة البشعة. في كانون الثاني/ يناير رحبت باول اجراءات الرئيس الجديد للولايات المتحدة باراك اوباما والتي شملت قرارات لغلق جوانتانامو و حظر اساليب الاستجواب مثل الغمر بالماء، والذي يعد اسلوب من اساليب التعذيب او يعتبر غير متماشيا مع القانون الدولي. لقد اصبح نموذج لما يستطيع القائد فعله فيما يخص وضع السياسات والممارسة في حظر التعذيب.

ولكن هناك الكثير لعمله قبل طي فصل معتقل غوانتانامو وغلقه بالكامل. يجب اما محاكمة نزلائه في محكمة قانونية كاي متهمين اخرين او يطلق سراحهم. الذين يخشون التعذيب او المعاملة السيئة في بلادانهم يجب ان يوفر لهم وطن جديد ليبدأوا ببناء حياة جديدة كان يكون في الولايات المتحدة أو مكان اخر. انني ارحب بكون بعض الدول في الاسابيع القليلة المنصرمة قد رحبت باستضافة بعض هؤلاء الذين هم في هذا الموقف وانني احث الاخرين لان يحذو حذو هذه الدول وخصوصا الولايات المتحدة الامريكية نفسها.

لا يجب ان تكون هناك نصف اجراءات او وسائل مبتكرة في التعامل مع هؤلاء الناس كمجرمين بالوقت الذي لم يجرموا في أي جريمة. لقد اظهر غوانتانامو كيف ان التعذيب والحجز الغير قانوني يؤدي الى تغلغل هذه الممارسات في اوقات الشدة حيث ان الطريق مازال طويلا في استعادة الاسس الاخلاقية المفقودة بعد 11/9.
كما توضح الاتفاقية فان الذين يعطون اوامر التعذيب او الذين يلحقون التعذيب لا يمكن تبرأتهم كما يجب التدقيق في دور بعض المحامين والاطباء الذين حضروا جلسات التعذيب هذه. "الدولة يجب ان تقر ان كل اعمال التعذيب هي جريمة في قانون عقوباتها. وهذا يشمل ايضا المحاولات في ارتكاب التعذيب والاعمال التي تعتبر تواطؤ او مشاركة في التعذيب" الفقرة 4.

على نفس القدر من الاهمية هو مساعدة ضحايا التعذيب على التخلص من احد افضع التجارب التي قد يواجهها الانسان. ان الاثار الجسدية والنفسية للتعذيب طاحنة، والتأثيرات على العائلة تكون مدمرة، وغالبا ما تكون اثار اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى، من ضمنها العار الذي يكون من بالغ الصعوبة محوه. يجب عناية وتعويض ضحايا التعذيب إلى حين تمكينهم من عيش حياة طبيعية نسبيا.

ما حدث في غوانتانامو على الرغم من شجبنا له يعتبر اقل مما يحدث في السجون ومراكز الشرطة واماكن حكومية في دول الكرة الارضية. هذه من اشد الزوايا ظلمة في كوكبنا. الضحايا هم ليسوا فقط المتهمين بالارهاب او الناشطين السياسين بل صغار المجرمين وحتى اطفال الشوارع. هناك الاف من هذه الاماكن وعشرات الالاف من الضحايا الذين نسمع بمعاناتهم الفظيعة التي ليس لها نظير.

انني اناشد زعماء العالم ان يرسلوا رسالة واضحة وقاطعة بان التعذيب امر غير مقبول وان الذين يمارسوه هم انفسهم مرتكبي جريمة.

التعذيب هو عمل همجي. انني اؤمن بان اي دولة يمارس أو يشجع نظامها على التعذيب لا تعتبر دولة حضارية. انني اؤمن بان الدول نفسها تؤمن بهذا الشئ عندما وافقت على نص الاتفاقية القوي والغير متسامح. وانني اؤمن باننا يجيب أن ننتهز المناسبة السنوية الخامسة والعشرين في عمل جهد قوي لاستئصال هذه الممارسات المشينة والمسؤولين الحكوميين الذين يخالفون شروط الاتفاقية التي هي احد اهم اسس اتفاقيات حقوق الانسان.